

اضافات جديدة الى برنامج الحزب الوطنى فى مجال التأمين الاجتماعى وحماية الانسان

طلعت بيزيد من الاهتمام ما تضمنه برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى من مبادئ وأسس عامة فى مجال التأمين الاجتماعى .. وشجرت بكثير من الاطمئنان للتوافق والتطابق بين افكار الحزب .. وافكار الطبقة العاملة المصرية فى تطبيق فلسفة التأمين الاجتماعى .. وهو ما يعنى ان عناصر ومبادئ البرنامج هى صدى امين لما « تطلقه » القاعدة من اشارات تنبيه الى القمة لما يجب ان يكون عليه من نظام التأمين الاجتماعى . فقد أخذ

طبيعة مجتمعنا .. واحتياجاته الدائمة الى الامن الاقتصادى والاجتماعى .. وتوفير ضمانات الاستقرار للانسان المصرى والاسرة المصرية ..

لذلك رأيت فى مقالى هذا أن ابعد عن الانكار التى تضمنتها مشروع البرنامج حول الخطوط الاساسية للنظامين المقترحين للتأمين الاجتماعى، باعتبارهما اجابتهما نقاطا مازالت مبروزة للنقاش ولم ينته فيها الراى الى تصوير كامل ونهائى للنظامين .

كما رأيت ان اضيف الى مشروع المبادئ والاسس لبرنامج الحزب فى مجال التأمين الاجتماعى .. ما خلا منه المشروع .. من حيث :-

اولا : استقلالية النظام التأمينى .
وقد سبق للحركة العمالية المصرية ان طالبت بفصل ميزانية النظام من الميزانية العامة للدولة دفعاله لتحقيق وتطوير اهدافه وازالة كل المعوقات التى تتعارض بين اهدافه وتطويره وبين الالتزامات التى تفرضها عليه الشعبية ضمن الميزانية العامة للدولة .

برنامج الحزب بالاتجاه الفكرى للطبقة العاملة المصرية فى قضايا تأمينية استمرت معلقة مع الاجهزة الرسمية المعنية التى وقتت من هذه القضايا موقف المعارضة .

والمطالع المنصف يجد أن الفكر الذى صاغ هذا البرنامج هو فكر متطور ملتزم بالفلسفة الواقعية للتأمين الاجتماعى ومرتبطة بشروط الانفاية الدولية فى ضمان حد ادنى لزايا التأمين الاجتماعى والتى استهدت عناصرها من الاملان العالمى لحقوق الانسان .

ويمكن القول .. أن المبادئ والانسس العامة للبرنامج فى مجال التأمين الاجتماعى ، مازال مفتوحا امام اراء الخبراء .. وعرضه للنقاش الفنية الموضوعية للوصول الى مشروع متكامل العناصر ..

واننى اذ اشارك ضمن مجموعة العمل التى تضع اللامسات الاخيرة للمشروع ، فان ذلك يتم من قناعة والتزام قومى بالحفاظ على قبة المكاسب العمالية وتجنبها وتطويرها لتتلائم مع

ثانيا : اختصاصات مجلس ادارة كل من الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي . والهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

منح مجلس ادارة كل من الهيئتين الحق في استثمار جزء من أموال الصناديق التأمينية في اوجه الاستثمار المختلفة واتباع الاسس الفنية المقررة بالنسبة لاستثمار هذه الاموال وبما يحقق لها معالجة آثار التضخم واختيار اساليب الاستثمار وتحديد معدل العائد المناسب للاحتفاظ بالقيمة الحقيقية للاصول ، وتكوين الاحتياطيات ... التي تتميز بصدورها على الوفاء بالتزاماته ، ومواجهة هذه الالتزامات « بانزان » وتوازن مالي دون اهتزاز أو مجز .

وتوجيه جزء من هذه الاموال لتغذية المشروعات الاجتماعية التي تستهدف مصالح المؤمن عليه واصحاب المعاشات ورعايتهم اجتماعيا وثقافيا وترغيبيا .

ثالثا : المشاركة في الخطط القومية للتأمينية .

تعتمد خطط التنمية عندنا .. مثلا في اغلب الدول النامية على مدى مساهم به صناديق التأمين الاجتماعي من اموال في تمويل هذه الخطط .. ولما تنصف به هذه الاموال من استقرار وضخامة حصيلة وصلت عندنا في ٢١-١٢-١٩٧٧ ، الى ما يقرب من ثلاثة مليارات من الجنيهات ويزيد .

وتد رحبت الحركة العمالية المصرية في ان يساهم الجزء الاكبر من مدخرات العمال في صناديق التأمين الاجتماعي، في خطط التنمية مقابل سعر فائدة عادل يساهم المعدلات السائدة في السوق المحلية .

ولكن هذا الحرص من هذه الحركة اصطلح بأرض الواقع .. اذ خرجت اموال الصناديق من ولاية كل من الهيئتين الخنيتين بإدارة النظام ،

لتتولى الخزنة استثمار هذه الاموال بمقابل ربع استثمار .. قدره ٢١/٤٪ ارتفع الى ٤١/٤٪ من يناير ١٩٦٦ حتى الان .

ويصل الامر الى انه بدلا من تكوين الاحتياطيات يبنى النظام بمجزز بالغ في اهنطاطياته .. يهدد مسيرته ووفاءه بالتزاماته على المدى الطويل ..

لذلك فقد طالبت الحركة العمالية المصرية ومازالت تطالب بتطوير سياسة استثمار الخزنة لاموال الصناديق التأمينية وبما يحقق ضمانات الاستقرار للنظام وتكوين المخصصات الواجبة لمواجهة الالتزامات الحالية والمستقبلية والاحتفاظ بالقيمة الحقيقية للاصول .

رابعا : النظام التأميني والتكافل والمدل الاجتماعي :

ترتبط الانظمة التأمينية المنطوية بالمبادئ الاساسية في التكافل والمدل الاجتماعي والتي تترجم في مجالات التطبيق كالآتي :-

- ١ - تقرب الفوارق بين الحدين الادنى والافصى للمعاش لتفصل الى معدلاتها الدولية المتعارف عليها وبحيث لايتجاوز الفرق - ١ - ٥ .
- ٢ - تقرير حد ادنى للمعاش الذي يؤدي للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم دون ارتباط بالاجور التي كانت تسدد على اساسها الاشتراكات ، بما يتلائم مع نفقة المعيشة .
- ٣ - زيادة المعاشات في ضوء الزيادة المستمرة في نفقة المعيشة .

خامسا : مجتمع التكافل واشتراكات التأمين على العمالة غير المنظمة .

امتدت خلال السنوات الخمس الماضية مظلة التأمين الاجتماعي الى اكثر فئات المجتمع حاجة الى الغطاء التأميني .. واتلهم تدر على الوفاء بالتزاماته .



مركز الأرقام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومن واقع طبيعة عمل وحياة الملايين من عمال الترحيل والزراعة والصيد والباة السريحة وغيرهم .. فاننا نقترح أن نعى هذه الملايين من الاشتراكات المترمين بسدادها شهريا .

حيث انه مع سالة هذه الاشتراكات الا أن نسبة مايسدد دونه منها سنويا لايتجاوز ١٥٪ من اجمالي الاشتراكات المطلوبة .

وبلغة الأرقام بلغت الاشتراكات المحصلة منهم خلال عام ١٩٧٧ ثلث مليون جنيه اى بعجز قدره مليوناً جنيه من رقم الاشتراكات المستهدف .

ونظرا ان اشتراكاتهم لا تمثل فى الحقيقة عصب موارد النظام التأمينى على العمالة غير المنظمة ، ومن واقع قيم مجتمعنا فى التكافل الاجتماعى نقترح الغاء حصة اشتراكات المؤمن عليهم فى هذا القطاع العريض الذى لايتجاوز عدد ايام التشغيل لاي منهم عن ٢٠٠ يوم فى السنة ، وتحيل الموارد غير المباشرة للنظام بحصة اشتراكاتهم ، وبذلك يكون مجتمع التكافل قد استجاب لكل القيم الانسانية فى العدل الاجتماعى .

سادسا : التطابق فى الفكر بين برنامج الحزب . ومطالب الحركة العمالية :

— المعاشات ونفقة المعيشة .
اكرر انه مما يسعدنى حقا أن تتطابق

الانكار . ويعرض برنامج الحزب تصوراته فى عدد آخر من القضايا التأمينية الهامة .. وعلى رأسها توفير الاستقرار المعيشى لاصحاب المعاشات

.. من خلال تطبيق ما نصت عليه الاتفاقية الدولية ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ والنفاذة المعمول اعتبارا من ٢٧-١-١٩٥٥ ، التى من مقتضاها أن تضمن نظم التأمين الاجتماعى نوصا صريحة باعادة النظر فى المعاشات فى ضوء الزيادات التى تطرا على التكلفة المعيشية .

وإذا كانت بعض الدول قد أخذت بأساليب مختلفة فى الحفاظ على القيمة الترابية للجنيه «المعاشى» فاننا نوافق على ما جاء ببرنامج الحزب من ربط الزيادة الدورية للمعاش .. وفقا للزيادة فى نفقة المعيشة .

٢ — ضمان حد ادنى للمعاش يتناسب مع نفقة المعيشة .

وهو نفس الفكر الذى نقوله بان يحدد الحد الأدنى للمعاش دون ربطه بالاجر الاخير للمؤمن عليه .. وحتى نضمن للمؤمن عليه معيشة كريمة مستقرة فى سن الشيخوخة تتلاءم وتقرب بعض الشئ من الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذى نرجو أن يحدده برنامج الحزب فى ضوء التكلفة الحقيقية لنفقة المعيشة من مسكن وملبس ومشرب . □

مصطفى كمال لطفى